

كما ان التغير في بيئة الاعمال اقتضى تغيرات في المجال المحاسبي يكون بمستوى تلك التطورات الحاصلة ومن المعلوم أن المعلومة المحاسبية لا يمكن أن تفيد مستخدميها الا من خلال توحيد طرق التسجيل والعرض المحاسبي، كل هذا استدعى على الجزائر ضرورة اعادة النظر في نظامها المحاسبي حيث قررت المضي في الاصلاح المحاسبي عن طريق تصميم نظام محاسبي مالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية. والذي خضع الى عدة تعديلات اخرها اصدار معيار التقرير والابلاغ المالي رقم 15 بعنوان "ايرادات من العقود مع العملاء" الصادر بتاريخ 28/05/2014م والذي حل محل كل من المعيار المحاسبي (IFRS 15) الدولي رقم (11) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (18) ، كما تحتل هذه العقود مكانة هامة على مستوى المؤسسات لاسيما قطاع البناء والاشغال العمومية